



Egyptian Businessmen's Association  
جمعية رجال الأعمال المصريين

## محضر اجتماع لجنة التشريعات الاقتصادية الأربعاء ٧ يونيو ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية



عقدت لجنة التشريعات الاقتصادية بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة المستشار/ محمود فهمي – رئيس اللجنة، وحضور المستشار / بهجت الحسامي – نائب أول رئيس اللجنة، وعددًا من السادة أعضاء الجمعية من العاملين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الأربعاء الموافق ٧ يونيو ٢٠٢٣ حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

### ” أهم قرارات المجلس الأعلى للإستثمار وإلقاء الضوء على القرارات الخاصة

### بإصدار تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة من شأنها التأثير على مناخ الإستثمار

### والتي يمكن أن يكون لمجتمع الأعمال دور في تحقيقها”

**بدأ اللقاء بكلمة المستشار/ محمود فهمي – رئيس اللجنة** حيث رحب سيادته بالسادة الحضور من أعضاء الجمعية، مؤكداً على أهمية هذا اللقاء موضعاً أهمية رؤية مجتمع الأعمال حول التشريعات المطلوب إصدارها أو القائمة التي تحتاج إلى تعديلات للتغلب على المعوقات والتحديات التي تواجه مناخ الأعمال والعمل على تشجيع الإستثمار في مصر.

وإستعرض سيادته القوانين والتشريعات والقرارات الصادرة المتعلقة بالإستثمار وكذلك قرارات المجلس الأعلى للإستثمار مشيراً إلى أن اللجنة تسعى لإعداد ورقة عمل تضم تحديات الإستثمار ومقترحات لحلها بجانب مراجعة قرارات المجلس الأعلى للإستثمار ودراسة إمكانية مشاركة مجلسي النواب والشوري في إعداد حزمة من القوانين التي تسهم في تحسين بيئة الإستثمار بصفة عامة وذلك تمهيداً لرفعها إلي المجلس الأعلى للإستثمار.

**وأكد المستشار / بهجت الحسامي – نائب أول رئيس اللجنة** أثناء إلقاء كلمته أنه سيتم إعداد خطة عمل وخطوات تنفيذية لخصر أهم القوانين المطلوبة لتشجيع الإستثمار أو التي قد تمثل حلولاً للتحديات التي يعاني منها المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء حتى إذا تطلب الأمر إعداد مشروع لتعديل قانون الإستثمار.

وأشار سيادته إلى أن الخطة تتضمن بيان بالمشكلات التي تواجه الإستثمار بصفة عامة، ومعرفة الجهات المنوط بها حل المشكلات بجانب بيان بالتدخلات والتعديلات القانونية والتشريعية المطلوبة.

**وأوضح الدكتور / محمد يوسف – المدير التنفيذي للجمعية** أن جمعية رجال الأعمال المصريين تمتلك ميزات عديدة ونقاط قوة للوصول إلى رؤية واضحة ومحددة لمستقبل الإستثمار في مصر من خلال قوانين محددة وواضحة ليس لها صفة العموم وتسهم جدياً في تسهيل الإجراءات وتتضمن حوافز حقيقية لشجيع الإستثمار وذلك عن طريق الإستعانة بجميع اللجان القطاعية وأعضائها بمجلسي النواب والشيوخ في مناقشة كل القوانين التي تمس النشاط الاقتصادي.

وأضاف سيادته أن الجمعية دائماً ما تسعى لإيجاد وطرح العديد من المقترحات والحلول لكافة العقبات والتحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية حتى وأن قوبلت تلك المقترحات بالرفض ولكن دور الجمعية الحقيقي هو نقل الصورة بكل شفافية ووضوح لتحقيق الهدف الأسمى وهو النهوض بالإقتصاد المصري، وتابع سيادته أن الحكومة تستمع جيداً لصوت الجمعية وتستجيب للعديد من مشروعات القوانين والإجراءات التي يتم طرحها ومناقشتها بالجمعية وعرضها على المسؤولين وأكد الحضور أن من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين خاصة الأجانب طول فترة نتيجة الإستعلامات والتي تصل إلى ٨ شهور بجانب مشكلة تعدد جهات الولاية على الأراضي والتراخيص أو إصدار الموافقات الخاصة بإعتماد قرارات الجمعية العمومية أو قرارات لمجلس الإدارة.

### **ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور، حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:**

- ضرورة مراجعة قانون الشركات ومنح حوافز للمستثمرين.
- أهمية التحول الرقمي في كل القوانين لطمأنة المستثمرين الأجانب من عدم وجود بيروقراطية ووجود تسهيلات في تأسيس الشركات رقمياً.
- أهمية وضع أولوية لحل مشاكل المستثمر المحلي أولاً وخاصة فيما يتعلق بتعميق الصناعة والمساندة التصديرية.
- أهمية توضيح زمن محدد في الإختصاص لكل هيئة لمنع مشكلة تعدد الموافقات.
- ضرورة تدريب الكوادر الحكومية على تنفيذ أفضل للقوانين وتسهيل عملية تداول الأسهم والحصص والتي تشكل عملية شاقة للمستثمر الأجنبي في الدخول والخروج.
- ضرورة الإستعانة بالتجارب الدولية الناجحة في تسهيل إجراءات الإستثمار وإعادة ضبط المنظومة الضريبية.
- أهمية إعادة النظر في قرارات البنك المركزي المصري المتعلقة بتأسيس الشركات والإستيراد.
- ضرورة توحيد جهه واحدة مسئولة عن الإستثمار في مصر.

وقد تم الإتفاق على عقد مجموعة عمل تحت إشراف المستشار بهجت الحسامي نائب أول رئيس اللجنة وعدداً من أعضاء اللجنة مثل الدكتورة نرمين طاحون والدكتور محمد رمضان... إلخ، بغرض بحث أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الإستثمار وإيجاد مقترحات لحلها على أن تعرض تلك التوصيات على المستشار محمود فهمي رئيس اللجنة تمهيداً لإرسالها إلى المجلس الأعلى للإستثمار.

**ثم إنتهى اللقاء حيث قام المستشار / محمود فهمي – رئيس اللجنة بتوجيه الشكر**

**لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء**